17 April 2013
Arabic
Original: English

هيئة نزع السلاح
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
نيويورك، ١-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال

توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية

ورقة عمل مقدمة من مصر

مقدمة

١ - تؤمن مصر إيمانا راسخا بإمكانات هيئة نزع السلاح، باعتبارها هيئة تداولية تهدف إلى تقديم توصيات بشأن المواضيع الأساسية في مجال نزع السلاح. وينبغي للهيئة أن تشكل أرضا خصبة للأفكار الجديدة ومنصة لإطلاق المبادرات الجديدة. وينبغي لها أيضا أن تمكننا من مواصلة مناقشاتنا بشأن ''الأعمال غير المنجزة''، في محاولة أخرى للتقريب بين وجهات النظر، على أمل التوصل إلى توافق في الآراء. وهناك الكثير من الأفكار البسيطة التي يمكن أن تزيد في تعزيز الطابع الفريد للهيئة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

٢ - وقد قدمت مصر عددا من هذه الأفكار بهدف تعزيز قدرة الهيئة على الاستفادة من القاعدة العريضة من المعارف المتراكمة على مر السنين. وتسلط مصر الضوء، في هذا الصدد، على البوابة الإلكترونية التي أعدتها، والتي تتضمن جميع المقترحات وأوراق العمل الرسمية التي نوقشت في الدورات السابقة. ومن شأن هذه البوابة أن توفر ذاكرة فكرية مؤسسية للهيئة تمكننا من الانطلاق من حيث توقفت المناقشات السابقة. وينطبق ذلك حتى على الحالات التي لم تتمكن فيها الهيئة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأعمال السابقة. ومن الأفكار

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأخرى عقد مناسبات جانبية على هامش اجتماعات الهيئة، حيث يمكن اختبار الأفكار الجديدة وإطلاع الهيئة على الاستنتاجات. وهذه أفكار بسيطة، لكنها تعد بإعطاء دفعة جديدة للهيئة، بهدف زيادة كفاءتها وفعاليتها.

فيما يتعلق بالفريق العامل الأول: توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية

٣ - عند النظر في التوصيات الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي التأكيد على أن نزع السلاح النووي يأتي في مقدمة الأولويات التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

٤ - وينبغي أن نشدد على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، فإن احترام المواعيد النهائية المحددة في خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ يأتي في مقدمة الأولويات المتعلقة بالتحضير لعملية الاستعراض المقبلة. وكان أول هذه المواعيد عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. لكن هذا الموعد لم يُحترم. وسيؤدي عدم الامتثال لالتزامات عام ٢٠١٠ إلى تقويض عملية استعراض المعاهدة. وعلى الرغم من تأكيد مشاركة جميع دول المنطقة، باستثناء دولة واحدة، فإن المؤتمر لم يُعقَد في التاريخ المتفق عليه. وما فتئت جامعة الدول العربية تحث الجهات الداعية إلى عقد هذا المؤتمر على الوفاء بالتزاماتها. فهذا هو السبيل الوحيد لاستعادة مصداقية نظام عدم الانتشار وكفالة نجاح عملية الاستعراض لعام ٢٠١٥. وتراقب مصر عن كثب ما يحدث من تطورات في هذا الصدد، وستتصرف بناء على ذلك. وينبغي لهذه المسألة أن تحتل المكانة التي تستحقها في عمل اللجنة. ونتوقع الوصول إلى نتيجة تسلط الضوء على سبل كفالة الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط عام ٢٠١٣.

فيما يتعلق بالفريق العامل الثاني: تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية

٥ - تكتسي الآن مسألة التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية أهمية أكبر في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة. وينبغي لأي عملية جدية لبناء الثقة أن تتناول المسائل التالية:

- الإفراط في الإنتاج والتزايد الكبير لمخزونات الأسلحة التقليدية من جانب مصدري ومنتجي الأسلحة الرئيسيين. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لإخضاع إنتاج ومخزونات الأسلحة في الدول الرئيسية المنتجة للأسلحة للرقابة الدولية.
- المساءلة الدولية المتبادلة باعتبارها الضمان الوحيد لدرء احتمال إساءة استغلال الاختلال القائم بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وسائر دول العالم.
- التصدي للأخطار الطويلة الأمد التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ليس هناك تهديد للسلام والاستقرار والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة نفسها أكبر من جرائم العدوان والاحتلال الأجنبي التي تُستخدم فيها ترسانات الأسلحة لتهديد الشعوب وإخضاعها وحرمانها من حقوق الإنسان الأساسية.

٦ - ودور الهيئة أساسي في وضع ''تدابير لبناء الثقة'' تتجاوز المعنى التقليدي للمصطلح، الذي غالبا ما يُستخدم لتضييق نطاق جدول الأعمال من أجل الحفاظ على التفسير الضيق لمجموعة محدودة من البلدان التي تتمتع بامتيازات دون غيرها.